اتفاق الطائف 1989 ودوره في إعادة بناء النظام السياسي في لبنان

م . د . صالح عبد العالي خليف

المديرية العامة لتربية ذي قار – وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: اتفاقية الطائف، لبنان، وثيقة

الملخص:

شكّلت اتفاقية الطائف التي تم التوصل اليها في عام 1989 نقطة تحول هامة في تاريخ لبنان الحديث ، بعدّها وثيقة أنهت رسمياً الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت لمدة خمسة عشر عاماً (1975- 1990)، وأرست الأسس لمرحلة جديدة عُرفت بإسم الجمهورية اللبنانية الثانية، إذ أسهمت وثيقة الوفاق الوطني التي افتتحت مساراً جاداً جديداً ،هي حقيقة للمناخ القائم على أساس الهواجس والتخبط في الأولويات ،لذلك كانت إحدى أهم محاولات التوفيق والتوافق في مجتمع تصادمي ،لذلك هو كان تسوية بين الإطراف اللبنانية المتصارعة ،تمثلت في ما اتفق عليه من إصلاحات سياسية واليه لإنهاء الاقتتال،وحسم أموراً كان لابد من حسمها ،فأكد على وحدة الأرض والشعب والمؤسسات ،ورفض التقسيم والتجزئة،وأكد على نهائية الوطن اللبناني وانتمائه العربي ،وجعل من ميثاق العيش المشترك ركناً أساسياً لشرعية السلطة.

المقدمة:

تُعد اتفاقية الطائف، التي وُقّعت في مدينة الطائف السعودية في 22 أيلول 1989، منعطفاً حاسماً في التاريخ اللبناني الحديث. فهي لم تكن مجرد اتفاقية لوقف إطلاق النار، بل كانت وثيقة مصالحة وطنية شاملة هدفت إلى إنهاء الحرب الأهلية التي استمرت خمسة عشر عاماً، وإعادة تأسيس الدولة اللبنانية على أسس جديدة. يهدف هذا البحث إلى التعرف على الظروف التاريخية والسياسية التي مهدت الى عقد إتفاقية الطائف ودورها في إعادة بناء النظام السياسي في لبنان فكانت حصيلة جهود عربية ودولية مكثفة، ومحاولتها معالجة الجذور الهيكلية للصراع، لاسيما فيما يتعلق بتوازن القوى بين الطوائف وإعادة تعريف مفهومي السيادة والشراكة الوطنية. اقتضت خطة البحث أن يقسم الى مبحثين، تناولت في المبحث الأول المبادرات الدولية لإنهاء الأزمة اللبنانية ومنها أزمة المفاوضات اللبنانية السورية التي مرت عبر سلسلة طويلة من المفاوضات التي عرفت بإسم مفاوضات سالم – الشرع التي انطلقت عام 1987 حتى عام 1989 ومعها بدأت معركة الرئاسة اللبنانية والإسراع لمناقشة وثيقة الإصلاحات السياسية وإجراء الإنتخابات الرئاسية وتشكيل حكومة وفاق وطني، وأوضحت في المبحث الثاني مؤتمر الطائف وبوادر نهاية الحرب الأهلية بعد مناقشة وثيقة الوفاق الوطني تخللتها سلسلة من الإجتماعات

والمصادقة عليها من قبل أعضاء مجلس النواب اللبناني في الثاني والعشرين من تشرين الأول 1989 وانتخاب رئيس للجمهورية . وما تمخض عنها من نتائج ايجابية بشكل واضح على واقع لبنان على المستويين الأمني والسياسي.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في التساؤلات الرئيسية التالية:

الى أي مدى نجح اتفاق الطائف 1989 في تحقيق الإستقرار السياسي وإعادة بناء الدولة اللبنانية، وماهي التحديات السياسية والطائفية التي حدّت من تطبيق بنوده بصورة كاملة؟ وماهي الظروف السياسية والاقليمية التي أدت الى انعقاد اتفاق الطائف؟ وما أبرز البنود السياسية والدستورية التي نصّ عليها الاتفاق؟

تكتسب هذه الإشكالية طابعاً تحليلياً لأنها لا تقتصر على وصف أحداث الاتفاق، بل تسعى الى تحليل الظروف التاريخية والسياسية التي رافقت نشأته، وكذلك تقييم نتائج الاتفاق على النظام السياسي اللبناني.

منهجية البحث: المنهج التاريخي هو المنهج الذي اتبعته في كتابة هذا البحث، لما له من أهمية في فهم دراسة تطور الأحداث التي أدت الى التجاذبات السياسية ثم الوصول الى اتفاق الطائف عام 1989.

المبحث الأول: المبادرات الدولية لإنهاء الأزمة اللبنانية

1- أزمة المفاوضات اللبنانية –السورية:

اقترح السوريون عقد جلسات سرية لمناقشة الأوضاع السائدة على أن يتم الإعلان عنها عندما تصل الى نتائج ايجابية، فمثل سورية في المفاوضات وزير الخارجية فاروق الشرع ، أما لبنان فمثله مستشار الرئيس للشؤون الخارجية ايلي سالم[1].

وبهذا انطلقت في الخامس من كانون الثاني 1987 المفاوضات اللبنانية –السورية والتي عرفت بإسم مفاوضات سالم – الشرع ، تناولت الجولة الأولى منها البحث في تفاصيل العناوين الواردة في ورقة العمل اللبنانية المقترحة من قبل الرئيس اللبناني أمين الجميل ، وقد أبدى الوفد اللبناني ارتياحه للأجواء التي سادت الجولة الأولى من المباحثات[2] .

وأثناء ذلك دفعت المملكة العربية السعودية عبر رفيق الحريري لتسهيل الإتصالات الجارية بين لبنان وسورية وتذليل العقبات اذا ماوجدت ، ولذلك قام الحريري بزيارة بيروت حيث التقى الرئيس أمين الجميل وتباحثا الطريقة المثلى التي يمكن من خلالها للسعودية مساعدة لبنان انطلاقاً من حرصها على الإستمرار في تقديم الدعم السياسي له بما يؤدي الى تقريب وجهات النظر بين الأطراف تمهيداً لتحقيق السلام مرحلياً ، وفي نهاية زيارته حمل الرئيس الجميل رفيق الحريري رسالة الى الملك فهد يوضح فيها كل المعطيات الإيجابية التي تكونت من خلال مفاوضات سالم – الشرع متمنياً على الملك مواكبة هذه المفاوضات لتساعد على تفعيل هذه الأجواء الإيجابية[3] .

وفي التاسع والعشرين من كانون الثاني 1987 وعلى هامش القمة الإسلامية في الكويت ، التقى الرئيس الجميل الملك فهد موضحاً له تفاصيل المراحل التي قطعتها المفاوضات مع سورية ، من جهته أكد الملك فهد تصميم السعودية على الإستمرار في دعم لبنان[4] .

وبعد سلسلة من مفاوضات سالم – الشرع تم الإتفاق على ورقة إصلاحات سميت بالميثاق الوطني ، ونتيجة لتوافق الأطراف على هذه الوثيقة لاسيما الجانب المسيحي ، ففي الخامس من شباط 1987 استأنفت المفاوضات من جديد ، لكن في هذه الأثناء تفاجأ الوفد اللبناني بوثيقة جديدة عرضها الشرع تختلف كلياً عن وثيقة الميثاق الوطني شملت بعض المقترحات التي وضعتها المعارضة اللبنانية ، مقترحاً أن تتم مناقشة الوثيقتين لغرض التوصل الى صيغة موحدة فوافق سالم باعتبار ان إحلال السلام في لبنان لايتم الاّ بتدخل مباشر من دمشق لأنها وحدها لها القدرة على تمكين الدولة من تسلم زمام الأمور[5].

وفي هذه الأثناء طرأ تطور جديد على العلاقات اللبنانية – السورية دفعها مجدداً الى التوتر ، فقد اندلعت اشتباكات عنيفة في بيروت بين الحزب التقدمي الإشتراكي وحركة أمل للسيطرة على بيروت الغربية[6] .

ونتيجة لذلك وصل الى دمشق وفد من القيادات الإسلامية ضم رئيس الحكومة رشيد كرامي ورئيس البرلمان حسين الحسيني ونبيه بري ووليد جنبلاط ، عبر الوفد عن الوضع المتردي في بيروت الغربية مطالبين بالتدخل السوري لفرض الأمن فوافق الأسد وبدوره قام بإرسال وحدات من الجيش السوري الى بيروت الغربية واعداد خطة لإستتباب الأمن هناك وذلك في العشرين من شباط 1987[7].

وعلى أثر ذلك أصدر الرئيس اللبناني أمين الجميل بياناً اعلن فيه أن عودة القوات السورية الى بيروت الغربية بمثابة عمل غير دستوري يعمق التباعد ويساهم في تفتيت القرار الشرعي[8].

وعلى الرغم من التوتر الذي شهدته العلاقات اللبنانية السورية بسبب موقف الجميل هذا ورفض الجانب السوري استكمال الحوار ، الاّ أن المفاوضات استمرت عندما دفعت المملكة العربية السعودية رفيق الحريري الذي قام بدوره بالإتصال بايلي سالم عارضاً عليه وساطة الملك فهد بن عبدالعزيز في حالة وجود تصور متكامل لدى الرئيس الجميل يعرضه على السوريين ، فلبى الأخير طلب الملك فهد على أساس ماتم التوصل اليه بين سالم والشرع مع بعض الإضافات عندها توجه الحريري الى دمشق لكن طرأ حدث جديد على الساحة اللبنانية ، ففي الأول من حزيران 1987 أغتيل رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي بقنبلة وضعت في الطائرة المروحية التي تقله فاتهمت سورية الجميل بأنه وفر الغطاء للقوات اللبنانية والجيش اللبناني لإغتيال كرامي واشترطت لأجل استئناف المفاوضات مع الجميل شرطين هما ضرب القوات اللبنانية والكشف عن قتلة رشيد كرامي[9].

وعلى هذا الأساس علقت المفاوضات اللبنانية السورية ، وبذلك فشلت آخر محاولة في عهد الرئيس أمين الجميل لتسوية الأزمة اللبنانية التي كادت أن تصل الى حل لولا أن علقت سورية المفاوضات[10] .

الاّ أن توقف المفاوضات هذا لم يدم طويلاً ، فقد اتصل ايلي سالم بالحريري لغرض استكمال المفاوضات وبهذا التقى الإثنان في قبرص يوم التاسع من حزيران 1987 واتفقا على خطة للتحرك حيث يضع الرئيس الجميل بالتعاون مع سالم والحريري اتفاق شامل يتضمن النقاط التي اتفق عليها في مفاوضات سالم – الشرع ، وفي ضوء ذلك التقى الجميل وسالم والحريري ، فوضع

الثلاثة اتفاقاً جديداً يقوم على أساس مفاوضات سالم – الشرع أطلق عليه اسم وثيقة 13 حزيران[11] حيث جاءت هذه التسمية كون أن الحريري سيسلمه للرئيس الأسد في هذا التأريخ[12].

ففي الثالث عشر من حزيران سلّم رفيق الحريري وثيقة 13 حزيران الى نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام ، بعدها التقى بالرئيس حافظ الأسد في السابع والعشرين منه حيث أكد الرئيس بأن بنود الوثيقة مقبولة ، غير أن المشكلة مع أمين الجميل أصبحت تتجاوز الإصلاحات الى الكشف عن قتلة كرامي وانهاء النفوذ الإسرائيلي في المنطقة الشرقية المتمثل بالقوات اللبنانية ، ولذلك فان أي اتفاق مصيره الفشل ، ونتيجة ذلك وصلت وثيقة 13 حزيران الى طريق مسدود[13].

بعد أن أقفلت سوريا باب الحوار مع الرئيس الجميل ، ماأن وصل الخبر الى الحريري بدأ باعداد مشروع لحل الأزمة عُرف بإسم مشروع 1987/11/11 استند على وثيقة 13 حزيران والمبادئ العامة ذاتها التي اعتمدتها الوثيقة مع بعض التعديلات[14] . وفي هذه الأثناء قام الحريري بتسليم نسخة من مشروعه الى الرئيس الجميل خلال لقائه في الحادي عشر من تشرين الثاني 1987 على هامش مؤتمر القمة العربية في عمان ، غير أن أمين الجميل رفض هذا المشروع الذي يعبر باعتقاده عن وجهة نظر الحريري ، وفي هذا الوقت اقترح سالم على الجميل ادخال واشنطن على الخط من أجل اقناع سورية باستكمال الحوار مع الجانب اللبناني ، وبعد موافقة الجميل على الإقتراح توجّه سالم الى الولايات المتحدة الأمريكية حيث التقى وزير خارجيتها جورج شولتز (George Schultz) واخبره عن الموقف السوري الإيجابي من المشروع[15] .

وعلى الرغم من اجراء الإتصالات المباشرة التي بدأت في كانون الثاني 1988 لمناقشة مشروع 11/11 الاّ أن وجهات النظر المختلفة قد أفشلت الجهات المتعاقدة ، انتهى الربع الأول من عام 1988 من دون التوصل الى حل للأزمة اللبنانية السورية ، ناهيك عن موعد اقتراب تشكيل حكومة جديدة وانتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية في أيلول المقبل من عام 1989 ، ومعها بدأت معركة رئاسة الجمهورية اللبنانية ، وعلى أثرها أجلت سوريا والولايات المتحدة الأمريكية مسألة مناقشة الإصلاحات السياسية في لبنان حينها بدأ التحضير لمواجهة هذا الإستحقاق[16].

2- أزمة الرئاسة اللبنانية:

بدأت مرحلة التجاذبات لإنتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية ، فحاولت جهات عديدة قرر وزراء الخارجية العرب عقد مؤتمر القمة العربية الطارئ في الدار البيضاء في المغرب في الثالث والعشرين من آيار 1989 ، فاتخذت بذلك قراراً بتشكيل لجنة عربية ثلاثية ، تتألف كل من العاهل السعودي الملك فهد بن عبدالعزيز والعاهل المغربي الملك الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد ، أعطتهم الصلاحيات الكاملة لحل الأزمة اللبنانية على أن تقوم اللجنة بالإتصالات والإجراءات المناسبة لتهيئة الأجواء الملائمة لدعوة أعضاء مجلس النواب لمناقشة وثيقة الإصلاحات السياسية وإجراء الإنتخابات الرئاسية وتشكيل حكومة وفاق وطني على أساس أن يتم ذلك في مدة زمنية أقصاها ستة أشهر[17].

بدأت اللجنة الثلاثية عملها في الرابع من حزيران 1989، إذ عقدت اجتماعاً في مدينة الرباط ثبتت فيه خطة عملها على المستويين الأمني والسياسي، فدعت الى وقف فوري لإطلاق النار ورفع الحصار وفتح المعابر، أما سياسياً فقد بدأت بالإعداد لوثيقة الوفاق الوطني لحل الأزمة

اللبنانية وأوكلت الى وزراء خارجية الدول الثلاث المشكلة للجنة مهمة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة العمل وتشكيل أمانة عامة تكون مدينة جدة مقراً لها وعينت ممثل الأمين العام للجامعة العربية الأخضر الإبراهيمي[18] لإدارة هذه الأمانة[19].

وعلى الرغم من إعلان قرار وقف اطلاق النار وقرارات القمة لم يتوقف التدهور الأمني، وأخرت دمشق فتح المعابر، وامتنعت من فك الحصار على المنطقة الشرقية، وبدوره رفض ميشال عون الموافقة على فتح مطار بيروت الدولي. عندها توجه وزراء خارجية الدول الثلاث الى دمشق، وكان اجتماع مطول مع الرئيس حافظ الأسد الذي اشترط ، لرفع الحصار البحري، تفتيش السفن المتجهة الى المنطقة الشرقية والتأكد من عدم نقلها السلاح. وفي أواخر حزيران 1989 تدارست اللجنة الثلاثية المجتمعة على مستوى القمة في وهران، كيفية إيجاد مخرج من المأزق الذي تواجهه وبخاصة في ظل صعوبة التفاهم مع دمشق، وقرر القادة الثلاثة، للجنة أن يحملوا وزراء خارجيتهم رسالة خطية الى الرئيس الأسد يشرحون فيها تعارض تصورهم لسيادة لبنان وعلاقته بسوريامع تصوره، ويقترحون سحب الجيش السوري الى البقاع خلال ستة أشهر[20].

ونتيجة ذلك التوجه أدى الى رفض دمشق، ثم الى تدهور الأوضاع الأمنية مجدداً، فعاد وزراء الخارجية الثلاثة الى دمشق للمرة الثالثة. وكانوا يحملون رسالة شفوية الى الرئيس السوري تؤكد ان موضوع بسط سيادة الدولة اللبنانية كاملة على كل التراب اللبناني يشكل مبدأ رئيسياً غير قابل للتعديل، لأن هناك التزاماً عربياً جماعياً بهذا المبدأ. وكانت ردة فعل الرئيس الأسد رفضه استقبال الوزراء الثلاثة، وعارض وزير خارجية سوريا أي اشراف عربي على تنظيم العلاقات اللبنانية – السورية، رافضاً الإشارة الى تحديد أية مدة زمنية لسحب الجيش السوري الى البقاع، مطالباً بالبحث بهذا الموضوع بعد الإتفاق على الإصلاحات الدستورية وانتخاب رئيس للجمهورية وقيام حكومة الوفاق الوطني[21].

لم تنجح مساعي اللجنة الثلاثية في تحقيق أهدافها، وعليه أعلنت رسمياً في الحادي والثلاثين من تموز 1989 عن وصول مهمتها الى طريق مسدود، محملة سورية مسؤولية ذلك التي لم تظهر المرونة الكافية ولم توافق على سحب قواتها أو تحديد جدول زمني لذلك[22].

عبرت اللجنة عن خيبة أملها من الموقف السوري فقد عدت أن السوريين يضعون العراقيل أمام مساعي السلم لحل الأزمة اللبنانية ، لكن وزير الخارجية السوري أصدر بياناً اتهم فيه اللجنة العربية بازدواجية المعايير، وان وجود الجيش السوري في لبنان يمثل دفاعاً عن شرف الشعب اللبناني وكرامته[23].

وعبرت الحكومة السورية عن استيائها من عبارة انسحاب الجيش السوري من لبنان، عادةً هذه العبارة تفسر للناس أن سورية تحتل لبنان في حين أنه يسوغ الوجود العسكري بناءً على طلب اللبنانيين، لذا كان واضحاً أ ن بيان اللجنة الثلاثية، كان يهدف إلى الالتفاف مع سورية كونها اللاعب الكبير والوحيد على الساحة اللبنانية بعد خروج قوات الردع منها. تباعاً، وانسحاب إسرائيل، من حدودها الشمالية مع جنوب لبنان[24].

أبدت واشنطن انزعاجها لإقدام اللجنة الثلاثية على تحميل سوريا مسؤولية فشل أعمالها عبر إصدارها التقرير بشكل علني، فقد ابلغتها على ضرورة استرضاء سوريا والعودة إلى التفاوض

من جديد لحل مشكلة لبنان بأي وسيلة و اعطاء دمشق الأهمية الأكبر في حلّ الأزمة على ان يقوم وزير خارجية السعودية سعود الفيصل بهذه المهمة. ويمكن القول بأ ن الموقف الأمريكي هذا لم يكن نابعاً من أهمية سو ريا الاستراتيجية لمصالحها فحسب و انما وجود سوريا في لبنان كان له تأثير على مصير الرهائن الامريكيين ، فواشنطن أصبحت رهينة رهائنها وهي بحاجة إلى سوريا للإفراج عنهم[25].

اتهم ميشال عون في الثالث من أيلول 1989 الولايات المتحدة الأمريكية بأنها باعت لبنان لسورية، الأمر الذي أدى الى اعتصام المواطنين في المنطقة الشرقية أمام السفارة الأمريكية التي أغلقت أبوابها أثر ذلك، وغادر سفيرها لبنان في السادس من أيلول من العام نفسه[26].

عادت اللجنة الثلاثية إلى مزاولة نشاطها في 16 أيلول عام 1989 ، وتراجعت عن الاتهامات التي وجهتها إلى سورية، وبدأت أولى خطوات التفاهم بين اللجنة الثلاثية، وسورية، وبدأت اللجنة عملها بتبني الاقتراح السوري بشأن العلاقات اللبنانية السورية مستبعدة أي اشراف عربي على هذه العلاقات، وحددت مهلة سنتين لإعادة انتشار الجيش السوري في البقاع على أن يتم ذلك بعد انتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة اتحاد وطني وإقرار الإصلاحات السياسية، بالإضافة إلى ذلك، أعلنت اللجنة خطة من سبعة بنود[27] تضمنت: وقف إطلاق النار، وتشكيل لجنة أمنية برئاسة الأخضر الإبراهيمي لمراقبة وقف القتال، ومراقبة السفن، لمنع وصول السلاح، لأي طرف، كذلك فتح المطار، ورفع الحصار، ووقف الحملات الإعلامية المضادة، فضلا عن ذلك وعدت الدول المؤيدة لجهود اللجنة وقف إمداد أي طرف في لبنان بالسلاح، والبند الأهم من تلك البنود هو الدعوة الموجهة للنواب اللبنانيين للاجتماع في 30 أيلول عام 1989 في مكان محايد يحدد لاحقاً لإعداد، ومناقشة وثيقة الوفاق الوطني[28].

من هنا يبدو أن الفرق واضحاً بين بيان اللجنة الثلاثية الذي صدر في الأول من أيلول عام 1989 وبيانها الذي صدر في 17 أيلول من العام نفسه، ففي الأول أدانت الوجود السوري في لبنان، أما الثاني، فقد سلمت بالوجود السوري، وأكدت بأن للقوات السورية الدور الكبير بمساعدة الشرعية اللبنانية، وعليه انطلقت اللجنة انطلاقة جديدة، كانت محط إجماع عربي، ودولي بهدف إنهاء الأزمة اللبنانية.

رحبت الحكومة السورية بتلك البنود كونها أخذت تصوراتها للحل بالحسبان، لاسيما كانت اجراءاتها موجهةً ضد ميشال عون، فتفتيش السفن كانت تهدف منه عدم وصول الأسلحة الى عون الذي ترك الطريق البري دون مراقبة مما يعني وصول الإمدادات العسكرية للجيش السوري[29].

عارض العماد عون قرار اللجنة الثلاثية مطالباً إياها بالعودة إلى قرارها السابق القاضي بتجميع القوات السورية في البقاع كي يتم انسحابها بالكامل من لبنان، ورفض العودة لتحديد مكان محايد لاجتماع النواب اللبنانيين خشية ان يشرع النواب الوجود السوري في لبنان، ومن ثم يحظى بالاعتراف العربي، مما قد يؤدي إلى خسارته فرصة الوصول الى رئاسة الجمهورية، معتقداً أ ن التشدد تجاه سوريا واللجنة العربية قد يجعل الأطراف توافق عليه كرئيس للجمهورية، لكن بفعل الضغوط الدولية وبدعم من واشنطن وفرنسا والاتحاد السوفيتي

والعراق تجاه عون لحثه على القبول بالمبادرة العربية وبنودها، وافق الأخير على قرارات اللجنة الثلاثية في 22 أيلول 1989[30].

وعلى أثر ذلك، توجه الأمير سعود الفيصل إلى دمشق واجتمع مع الرئيس السوري حافظ الأسد وذلك لدعم الجهود المبذولة لإ نجاح مهمة الأخضر الابراهيمي الذي كان يجتمع في نفس اللحظات مع العماد عون لإقناعه بالمشاركة في القمة المزمع عقدها في مدينة الطائف وأن يقنع النواب المقيمين في المنطقة الواقعة تحت سيطرته بالمشاركة في المؤتمر[31].

وتوجه الأمير سعود الفيصل إلى واشنطن محملاً برسالة من الملك فهد للرئيس الأمريكي جورج بوش، وقد بحثا مبادرة السلم العربية التي صدرت عن قمة الدار البيضاء وجهود اللجنة الثلاثية العربية الخاصة بلبنان وقد صرح الأمير سعود بأن رد الرئيس بوش كان إيجابياً جداً ولدى الحكومة السعودية الدعم الكامل من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لانجاح المؤتمر المزمع عقده في الطائف[32].

المبحث الثاني: مؤتمر الطائف وبوادر نهاية الحرب الأهلية

1- مناقشة وثيقة الوفاق الوطني

أثمرت المبادرة العربية في وقف القتال، وإعادة عمل المرافئ، والمطار، وفتح المعابر، ثم بدأت مرحلة جديدة هادفة إلى مناقشة وثيقة الوفاق الوطني، وتحقيق الإصلاحات المنشودة، عن طريق اللقاء الموسع الذي سيتم عقده في الطائف لتكون مكان ا لاجتماع النواب اللبنانيين، وبحث مسألة الإصلاحات، وذلك لعدة مبررات يأتي في مقدمتها الاعتبارات الأمنية التي كانت تشهدها الساحة اللبنانية، فضلا عن افتقاد لبنان إلى مكان، أو مقر يكون بعيداً عن التأثيرات السياسية، والعسكرية لسائر الأطراف، بفعل السيطرة الأمنية، لهذا الفريق أو ذاك، في هذه المنطقة أو تلك، وأن اختيار الطائف جاء بطلب، ورغبة من قبل المملكة العربية السعودية، كراع للوفاق لحل الأزمة اللبنانية[33].

كانت هناك عدة أسباب أدت الى اختيار مدينة الطائف دون غيرها من المدن العربية لإجتماع أعضاء مجلس النواب اللبناني فيها، وذلك لرغبة اللجنة العربية العليا في ابعاد النواب عن الأجواء اللبنانية، والضغوط المكثفة عليهم من جميع الأطراف في لبنان، وكذلك التأكيد على دور المملكة العربية السعودية كراعية للوفاق الوطني اللبناني، ولأنها عدت نفسها أكثر من شريكتها المغرب والجزائر في اللجنة العربية الثلاثية، فضلاً عن القبول الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية عند أغلب الفرقاء اللبنانيين[34].

ويرجع سبب اختيار النواب لمناقشة وثيقة الوفاق الوطني وليس قادة الميليشيات كما حصل في الإتفاق الثلاثي، الى كون النواب أكثر اعتدالاً ومعظمهم من النواب التقليديين المرتبطين مع بعضهم بمصالح تاريخية وبذلك فإن ما يتوصلون له سيسهل تمريره في المجلس النيابي[35].

وبعد إعداد الترتيبات اللازمة لانتقال النواب اللبنانيين، فوصل إلى الطائف في التاسع والعشرين من أيلول 1989 اثنان وستون نائباً من أصل ثلاثة وسبعين، وتعذّ ر حضور أحد عشر نائباً لأسباب مختلفة[36]، ومع بداية وصول النواب اللبنانيين إلى الطائف أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها باجتماعات الطائف عبر مستشارها الأول في سفارتها في لبنان ديفيد ساترفيلد (David Satterfield) بلقائه ببعض النواب اللبنانيين، مبيناً لهم أنّ وثيقة الوفاق

الوطني هي أقصى ما يمكن الحصول عليه حالياً، مؤكد ا لهم أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ستبذل جهودها لضمان تنفيذها، لاسيما فيما يتعلق بإعادة انتشار القوات السورية في البقاع، طالبًا منهم التجاوب مع مساعي اللجنة العربية الثلاثية[37].

أفتتح مؤتمر الطائف في الثلاثين من أيلول 1989 من قبل سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي تحت شعار " الفشل ممنوع " بكلمة ألقاها، وركز فيها على ضرورة إنجاح المهمة، وإقرار المصالحة، والسلام، ممّا جعل الأسباب التي تبرر وجود القوات السورية في لبنان باطلة، مقدمًا لهم بالوقت نفسه ضمانات بانسحاب القوات السورية، بعد تحقيق المصالحة الوطنية، ومنذ الجلسة الأولى عكف النواب على دراسة مشروع وثيقة الوفاق الوطني، وتركز النقاش حول مسألتين: الإصلاحات السياسية، ومسألة السيادة، أي موضوع إعادة انتشار الجيش السوري ، وقد انقسم النواب على محاور سياسية عدة، لكنّ النقاشات كلها كانت تصب في النهاية عند رئيس مجلس النواب حسين الحسني الذي أدى دوراً أساسياً في التوصل إلى صيغة مقبولة بين الآراء، ولم يظهر أنه طرف في النقاش الحاد، إلّا عندما يتم التطرق إلى دور رئيس مجلس النواب[38].

شهد المؤتمر منذ بدايته انقسام النواب على محاور متعددة وكل محور متشدد في الأمور التي تهمه، فالنواب المسيحيون دافعوا عن صلاحيات رئيس الجمهورية، في حين ركز النواب السنة على تعزيز صلاحيات رئيس مجلس الوزراء،أما النواب الشيعة فكان اهتمامهم مركزاً بشكل خاص على تعزيز صلاحيات رئيس مجلس النواب، فضلاً عن الأحزاب الوطنية التي كان اهتمامها مركزاً على إلغاء الطائفية السياسية،غير ان الإنقسام الحاد بين المسيحيين والمسلمين تمحور حول بند السيادة وبالأخص في موضع اعادة انتشار الجيش السوري في البقاع[39].

الأمر الذي استدعى عقد اجتماعات موسعة من قبل سعود الفيصل مع نواب بيروت الشرقية الذين أصروا على إدخال تعديلات على مسودة وثيقة الطائف المطروحة من قبل اللجنة الثلاثية بخصوص بند السيادة، فطالب النواب بضمانات واضحة وخطية من اللجنة العربية حول موضوع الإنسحاب السوري مبدين تخوفهم من أن لايتم المساس بهذا البند أو مناقشته، فأكد الوزير السعودي ان الاتفاق يقضي بالانسحاب بعد اجراء الإصلاحات والإنتخابات واذا لم يتم ذلك فسيكون معهم[40]، واسفرت تلك الاجتماعات عن التعديلات التي لم تأخذ بالحسبان مطلب نواب الشرقية ببدء الانسحاب السوري بعد إقرار الاصلاحات وان يتم احتساب مدة سنتين بدءاً من انتخاب رئيس الجمهورية، فقد أبلغ سعود الفيصل نواب الشرقية بخصوص التعديلات التي وافقت عليها مقابل تخفيض عدد النواب بعد أن اقترحت اللجنة الثلاثية رفع العدد من 99 إلى 128 ، فبعد معاودة الفيصل إلى دمشق بخصوص مطلب نواب وملئ الشواغر بالتعيين من قبل الحكومة[41].

افتتح حسين الحسيني رئيس مجلس النواب جلسة التصديق على وثيقة الوفاق الوطني في قصر المؤتمرات في الطائف، بعد سلسلة من الاجتماعات التي استمرت لغاية يوم 22تشرين الأول عام 1989 ، فأقرت بأكثرية ثمانية وخمسين صوتاً وامتناع النائب حسن الرفاعي ومعارضة اثنين، وهما النائبان ازهر الخطيب وتوفيق عساف، وهكذا جرى القبول بميثاق التعايش الجديد مع إضفاء الشرعية على الوجود السوري في لبنان، وقد سبق جلسة التصويت سلسلة

من الاتصالات أجراها أعضاء اللجنة العربية مع الدول، والجهات المعنية بالأزمة اللبنانية، إذ عقد الأمير سعود الفيصل سلسلة من اللقاءات مع النواب، والكتل النيابية اللبنانية، وأرسل الملك فهد رسائل إلى الفاتيكان، والدول الخمس الكبرى[42]، أطلعهم فيها على مسودة. الوثيقة بصيغتها المعدلة، طالباً دعمهم لها[43].

بعد مصادقة النواب على الوثيقة، انتقل الأخضر الإبراهيمي إلى بيروت لينقل دعوة المملكة العربية السعودية للعماد عون ، وسليم الحص لحضور الحفل الختامي الرسمي في مدينة جدة، لكن عون رفض اتفاق الطائف، وعقد مؤتمراً صحفيًا وصف عن طريقه الاتفاق بأنه خيانة كاملة، وفشل لبناني، وتراجع عربي، وأ ن الاتفاق يشرع الجريمة المتمثلة بالوجود السوري في لبنان(44)، متهماً الولايات المتحدة الأمريكية بتدبير المؤامرة ضد لبنان، ولمح في الوقت نفسه إلى حل مجلس النواب، لا سيما بعدما تبين له عدم إمكانية انتخابه رئيساً للجمهورية، الأمر الذي أدى الى قيام تظاهرات مؤيدة له ورفض عودة نواب الشرقية الى لبنان[45].

من جانب اخر أنتقل النواب الى مدينة جدة لملاقاة الملك السعودي الذي استقبلهم في الرابع والعشرين من تشرين الاول 1989 بحضور وزراء خارجية الدول الثلاث الممثلة للجنة العربية الثلاثية والاخضر الابراهيمي ، فأثنى الملك على النواب وطالبهم بالحوار المستمر ، بعدها ألقى حسين الحسيني كلمة شكر فيها المملكة العربية السعودية ملكها واعضاء اللجنة الثلاثية لجهودهم التي بذلوها لنجاح مؤتمر الطائف ، في حين ألقى وزير الخارجية سعود الفيصل بيان اللجنة الثلاثية الذي تضمن ملخصا عما قامت به اللجنة وما تزمع القيام به في المستقبل للتصديق على الوثيقة ، مطالبا رئاسة مجلس النواب للانعقاد في مدة اقصاها السابع من تشرين الثاني لانتخاب رئيسا للمجلس والتصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس للجمهورية[46].

حظي اتفاق الطائف بتأييد عربي ودولي، فقد أبدت مصر والدول العربية ارتياحها، وأعلن نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام التزام سورية بتنفيذ ما ورد في الاتفاق، وأكد الارتياح من قبل القيادة السورية، أ ما الإدارة الأمريكية فقد رحبت بالاتفاق ووصفته بأنه " فرصة غير عادية" لإ نهاء الحرب الأهلية المستمرة منذ 14 عاماً، وحثت جميع الأطراف على دعمها رغم اعترافها بدور سوري في التدخل في الشؤون اللبنانية، و قال مسؤولو الإدارة الأمريكية إ نهم ليس لديهم أوهام بأن الاتفاق الذي توصل إليه أعضاء البرلمان اللبناني في الطائف ، بالمملكة العربية السعودية ، سيدخل حيز التنفيذ على الفور في بيروت ، أو يحظى بدعم جميع الميليشيات اللبنانية المتحاربة ، التي أرهقت بسبب طول فترة الصراع[47].

2- وثيقة الوفاق الوطني إتفاق الطائف[48]

أولاً- المبادئ العامة والإصلاحات

1- المبادئ العامة:

أ– لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب– لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها، وهو عضو في

حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج– لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د– الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ– النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و– النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز– الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح– العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط– أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي– لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

2- الإصلاحات السياسية:

أ- مجلس النواب:

هو السلطة التشريعية، يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

1- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

2– للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها، أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

3- كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عليها في الدستور دون أن يبت فيه، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

4- الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

5- إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

– بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

– نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

– نسبياً بين المناطق.

6- يزداد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (108) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

7- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني غير طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب- رئيس الجمهورية:

هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات التالية:

1- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

2- يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

3- يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال 15 يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية، فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته، يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

4- يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

5- يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

6- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

7- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

8- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

9- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

10– يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم، ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

11- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة، ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء، وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة.

أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

12- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

13- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

14- لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

15- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

16- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

17- لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج- رئيس مجلس الوزراء:

هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

1- يرأس مجلس الوزراء.

2- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة 30 يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

3- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

4- يوقع جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

5- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها.

6- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

7- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

8- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

9- يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د- مجلس الوزراء:

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

2- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

3- هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

4- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

5- حق حل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر رغم دعوته مرتين متواليتين، أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

6- عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص، ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ- الوزير:

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه في مجلس النواب.

و- استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء:

1- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ– عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

2- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

3- عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز- إلغاء الطائفية السياسية:

هي هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني، باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

3- الإصلاحات الأخرى:

أ- اللامركزية الإدارية:

1- الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

2- توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

3- إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

4- اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرأسه القائمقام تأميناً للمشاركة المحلية.

5- اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب- المحاكم:

أ- ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عليها في الدستور:

1- يشكّل المجلس الأعلى المنصوص عليه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، ويُسنّ قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

2- يُنشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

3- للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ- رئيس الجمهورية.

ب- رئيس مجلس النواب.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

د- نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب- تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

1- الأحوال الشخصية.

2- حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

3- حرية التعليم الديني.

ج- تدعيماً لاستقلال القضاء ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج- قانون الانتخابات النيابية:

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية:

يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ- التربية والتعليم:

1- توفير العلم للجميع وجعله إلزاميا في المرحلة الابتدائية على الأقل.

2- التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

3- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

4- إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية، وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

5- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و- الإعلام:

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفائية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً- بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية

بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني، تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

1- الإعلان عن حل جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

2- تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ- فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم دورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى الحدود براً وبحراً وجواً.

3- تعزيز القوات المسلحة:

أ- إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن، وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب- تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج- يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

4- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام 1975م في العودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث إن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية على بسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية. وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان: الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً- تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ- العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 مارس/آذار 1949م.

ج- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً- العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما

في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما.استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا، وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

الخاتمة:

كان اتفاق الطائف هو الإعلان الرسمي عن انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية بتأييد من الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما مهد لسيطرة النظام السوري على الحياة السياسية اللبنانية بشكل كامل.

توصل البحث الى إثبات ان المملكة العربية السعودية كان العامل الأبرز في انعقاد مؤتمر الطائف ونجاحه بتوفير السبل لذلك بالإتصالات المكثفة على مختلف الأصعدة اللبنانية والعربية والدولية.

من خلال المواقف الدولية الداعمة لحل الأزمة اللبنانية استطاعت وبجهد كبير من عقد مؤتمر الطائف ووضع حجر الأساس لإنهاء الحرب التي أنهكت لبنان لخمسة عشر عاماً ولولا تلك المواقف لما انتهت الحرب ولكان من الممكن أن تستمر لإكثر من ذلك.

إن الأتفاق الذي توصل إليه النواب اللبنانيون في الطائف يؤكد إن الحل الوحيد للازمة اللبنانية هو النابع من صميم الشرعية اللبنانية وان قضية السلام وإحياء المؤسسات الدستورية للحفاظ على وحدة لبنان وسيادته واستقلاله هو الطريق الوحيد لتحقيق ذلك الحل ، ومن ثم إنهاء حالة الحرب كان المطلب الأول والأساسي لمؤتمر الطائف. إذ أسس هذا الإتفاق نظاماً سياسياً جديداً يهدف الى انهاء العنف واعادة توزيع الصلاحيات بين الطوائف الرئيسية، فقد رسخ توزيعاً طائفياً للمناصب العليا، حيث أصبح مجلس النواب مقسماً بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

الهوامش:

(1)عارف العبد ، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص168.

(2) باسم ريحان مغامس ، الموقف السعودي من الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1989) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار ، 2013 ، ص176.

(3) ظافر الحسن ، الدبلوماسية اللبنانية معايشة شخصية ، مج3 ، الأزمة اللبنانية من الشرفة السعودية 1987-1990 ، دار النهار ، بيروت ، 2011 ، ص18-19؛ باسم ريحان مغامس ، المصدر السابق ، ص177.

(4) عبدالرؤوف سنو ، المملكة العربية السعودية دبلوماسية ماقبل الطائف لإنهاء الحرب اللبنانية ، بحوث ودراسات ألقيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبدالعزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية 29-30 آيار 2002 ، دارة الملك عبدالعزيز ، الرياض ، 2002 ، ص30.

(5) عارف العبد ، المصدر السابق ، ص168.

(6) المصدر نفسه .

(7) عبدالحليم خدام ، التحالف السوري الإيراني والمنطقة ، دار الشروق ، القاهرة ، 2010 ، ص63.

(8) عارف العبد ، المصدر السابق ، ص168.

(9) ظافر الحسن ، الدبلوماسية اللبنانية معايشة شخصية ، مج3 ، الأزمة اللبنانية من الشرفة السعودية 1987-1990 ، دار النهار ، بيروت ، 2011 ، ص55-56 ؛ عبدالرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص30.

(10) باسم ريحان مغامس ، المصدر السابق ، ص179.

(11) أهم ماتضمنته وثيقة 13 حزيران البنود التالية: 1- لبنان بلد عربي الهوية والانتماء وتقوم بينه وبين سورية علاقات مميزة. 2- الشعب مصدر السلطات والنظام يقوم على احترام مبدأ الفصل بين السلطات. 3- الغاء الطائفية السياسية كهدف وطني اساسي على أن تتولى هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة وعدد من الأعضاء يتفق عليه فيما بعد لتنفيذ الخطوات لإلغاء الطائفية. 4- اناطة السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء وان مجلس الوزراء يتألف من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء. 5- رئيس الجمهورية يوقع قرارات مجلس الوزراء خلال اسبوعين من تاريخ ورودها الى الرئاسة أو يعيدها خلال هذه المهلة الى مجلس الوزراء المنعقد برئاسته للبت فيها وتكون قرارات مجلس الوزراء في هذه الحالة نهائية ملزمة. 6- تحدد مهلة لتوقيع كل من رئيس الحكومة والوزير المتخصص. 7- يعتمد في توزيع الحقائب الوزارية وعدد الوزراء المثالثة بين الطوائف الكبرى. 8- رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ولرئيس الجمهورية اقالة احد الوزراء بمرسوم يوقعه هو ورئيس الوزراء. 9- توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً ضمن كل طائفة من الفئتين على ان يزداد عدد النواب الى 108 نائب. للمزيد ينظر: وفيق صالح ناصر ، دور الجامعة العربية في ابرز قضايا العرب السياسية من حرب تشرين 1973 حتى مشروع اصلاح الجامعة 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2007 ، ص 154-155.

(12) ايلي سالم ، الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج ، ترجمة ميخائيل خوري ، ط4 ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2003 ، ص455-456.

(13) عارف العبد ، المصدر السابق ، ص170.

(14) عبدالله بوحبيب ، الضوء الأصفر السياسة الأمريكية تجاه لبنان ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 1999 ، ص 132.

(15) جورج بكاسيني ، أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال ، دار التعاونية الطباعية ، 1993 ، ص 20 .

(16) جورج بكاسيني ، المصدر السابق ، ص39 ؛ عبدالله بوحبيب ، المصدر السابق ، ص 134.

(17) مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993 ، بيروت، 1995 ، و8 ، ص 651-654 ؛ موسى ابراهيم ، تاريخ لبنان الحديث والمعاصر من عهد الإمارة الى اتفاق الدوحة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2011 ، ص 236.

1- (18) الاخضر الابراهيمي :- سياسي ودبلوماسي جزائري ،ولد في عام 1934 ، تلق دراسته في الجزائر وباريس وانتسب الى جبهة التحرير الوطني الجزائري منذ بدايات الثورة الجزائرية في مطلع الخمسينات ، مثل الثورة الجزائرية ثم الحكومة المؤقتة في جنوب شرق اسيا 1956-1961 ، اصبح مديرا عاما لوزارة الخارجية 1961-1963، فسفيرا للجزائر في مصر والسودان 1963-1969، ثم سفيرا لدى بريطانيا منذ 1971 ، ومن عام 1989-1992 اصبح مبعوثا للجامعة العربية في لبنان، وفي 1991 عين وزيرا للخارجية الجزائرية حتى عام 1993 ، بعدها مبعوثا للامم المتحدة في الكثير من الدول منها في العراق عام 2004 ، وفي سورية عام 2012 . عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 1994، ص 109.

(19) وفيق صالح ناصر، المصدر السابق، ص 163.

(20) عارف العبد، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 208.

(21) المصدر نفسه.

(22) سعد الدين ابراهيم ، الملل والنحل والاعراق هموم الاقليات في الوطن العربي ، ط2 ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، القاهرة ، 1994 ، ص617.

(23) صفا علي رحيم اللامي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل السوري في لبنان 1976-1991، رسالة ماجيتير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ميسان، 2022، ص 190-191.

(24) المصدر نفسه، ص 191.

(25) المصدر نفسه.

(26) باسم ريحان مغامس ، المصدر السابق ، ص 193.

(27) F.O. 973/654, British Embassy, Lebanon after The Taif Agreement, 29 June 1991.

(28) ناريمان كريم كاظم الكوفي، السياسة السورية تجاه لبنان 1988- 2000، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، 2021، ص 72؛ مجلس النواب اللبناني، وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي أقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 1989/10/23 والتي صادقها مجلس النواب في جلسته المنعقدة في القليعات بتاريخ 1989/11/5 ، بيروت، (د.ت)، ص 24-25.

(29) تيودور هانف ، لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار دولة الى انبعاث امة ، ترجمة موريس صليا ، مركز الدراسات العربي-الاوربي ، باريس ، 1983 ، ص 710. .

(30) صفا علي رحيم اللامي، المصدر السابق، ص 193.

(31) صفا علي رحيم اللامي، المصدر السابق، ص 193.

(32) المصدر نفسه، ص 194.

(33) ناريمان كريم كاظم الكوفي، المصدر السابق، ص 74.

(34) عمر فواز عباس، أياد ناظم جاسب، اتفاق الطائف 1989 ودوره في انهاء الحرب الأهلية اللبنانية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية، المجلد (1)، العدد (4)، 2020، ص 461.

(35) عبدالرؤوف سنو، حرب لبنان (1975-1990)، تفكك الدولة وتصدع المجتمع، مج 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص 753.

(36) عادل اسماعيل، لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي ابحاث وتوثيق، بيروت، 1993، ص 865.

(37) جورج بكاسيني، المصدر السابق ، ص 90.

(38) حازم صاغية، سورية ولبنان :أصول العلاقات وأفاقها، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2007 ، ص 25.

(39) عارف العبد، المصدر السابق، ص 219.

(40) باسم ريحان مغامس، المصدر السابق، ص 196.

(41) صفا علي رحيم اللامي، المصدر السابق، ص 197؛ عبدالرؤوف سنو، المصدر السابق، ص 716.

(42) الدول الخمس هي (الولايات المتحدة الأمريكية- الاتحاد السوفيتي- بريطانيا – فرنسا – الصين).

(43) نور الهدى علي مزهر، موقف الكيان الصهيوني من التطورات الداخلية في لبنان (1982 _ 1993) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، 2020، ص 161؛ ناريمان كريم كاظم، المصدر السابق، ص

(44) F.O.C,19/4279,Report from Beirut for Foreign office, Lebanon and Syria, No. 047014, June1990.

(45) عارف العبد، المصدر السابق، ص 234-235.

(46) وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، المصدر السابق، ص 39-43؛ باسم ريحان مغامس، المصدر السابق، ص 198.

(47). عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق،ص 768.

(48) سمير صباغ، الدستور اللبناني من التعديل الى التبديل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2000، ص 467-486.

مصادر البحث:

أولاً: الوثائق العربية المنشورة

1- مجلس النواب اللبناني ، وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي اقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 1989/10/23 والتي صادق عليها مجلس النواب في جلسته المنعقدة في القليعات بتاريخ 1989/11/15 ، بيروت ، (د.ت).

2- مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993 ، بيروت، 1995 ، و8.

ثانياً: الوثائق الاجنبية ((وثائق وزارة الخارجية البريطانية))

1- F.O.C,19/4279,Report from Beirut for Foreign office, Lebanon and Syria, No. 047014, June1990.

2- F.O. 973/654, British Embassy, Lebanon after The Taif Agreement, 29 June 1991.

ثالثاً: الكتب العربية

1- ايلي سالم ، الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج ، ترجمة ميخائيل خوري ، ط4 ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2003.

2- تيودور هانف ، لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار دولة الى انبعاث امة ، ترجمة موريس صليا ، مركز الدراسات العربي-الاوربي ، باريس ، 1983 .

3- جورج بكاسيني ، أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال ، دار التعاونية الطباعية ، 1993 .

4- حازم صاغية، سورية ولبنان :أصول العلاقات وأفاقها، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2007 .

5- سعد الدين ابراهيم ، الملل والنحل والاعراق هموم الاقليات في الوطن العربي ، ط2 ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، القاهرة ، 1994 .

6- ظافر الحسن ، الدبلوماسية اللبنانية معايشة شخصية ، مج3 ، الأزمة اللبنانية من الشرفة السعودية 1987-1990 ، دار النهار ، بيروت ، 2011 .

7- ظافر الحسن ، الدبلوماسية اللبنانية معايشة شخصية ، مج3 ، الأزمة اللبنانية من الشرفة السعودية 1987-1990 ، دار النهار ، بيروت ، 2011.

8- عادل اسماعيل، لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي ابحاث وتوثيق، بيروت، 1993.

9- عارف العبد ، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 .

10- عارف العبد، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

11- عبدالحليم خدام، التحالف السوري الإيراني والمنطقة ، دار الشروق، القاهرة ، 2010.

12- عبدالرؤوف سنو ، المملكة العربية السعودية دبلوماسية ماقبل الطائف لإنهاء الحرب اللبنانية ، بحوث ودراسات ألقيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبدالعزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية 29-30 آيار 2002 ، دارة الملك عبدالعزيز ، الرياض ، 2002.

13- عبدالرؤوف سنو، حرب لبنان (1975-1990)، تفكك الدولة وتصدع المجتمع، مج 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.

14- عبدالله بوحبيب ، الضوء الأصفر السياسة الأمريكية تجاه لبنان ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 1999.
15- موسى ابراهيم ، تاريخ لبنان الحديث والمعاصر من عهد الإمارة الى اتفاق الدوحة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2011.
16- سمير صباغ، الدستور اللبناني من التعديل الى التبديل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2000.

رابعاً: الرسائل والأطاريح

1- باسم ريحان مغامس ، الموقف السعودي من الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1989) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار، 2013 .
2- صفا علي رحيم اللامي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل السوري في لبنان 1976-1991، رسالة ماجيتير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ميسان، 2022.
3- ناريمان كريم كاظم الكوفي، السياسة السورية تجاه لبنان 1988- 2000، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، 2021.
4- نور الهدى علي مزهر، موقف الكيان الصهيوني من التطورات الداخلية في لبنان (1982- 1993) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، 2020.
5- وفيق صالح ناصر ، دور الجامعة العربية في ابرز قضايا العرب السياسية من حرب تشرين 1973 حتى مشروع اصلاح الجامعة 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2007.
6- وفيق صالح ناصر ، دور الجامعة العربية في ابرز قضايا العرب السياسية من حرب تشرين 1973 حتى مشروع اصلاح الجامعة 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2007.

خامساً: الموسوعات

1- عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 1994 .

سادساً: البحوث المنشورة

1- عمر فواز عباس، أياد ناظم جاسب، اتفاق الطائف 1989 ودوره في انهاء الحرب الأهلية اللبنانية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية، المجلد (1)، العدد (4)، 2020.

First: Published Arab Documents

-1Lebanese Parliament, Lebanese National Accord Document approved by the parliamentary meeting in Taif, Kingdom of Saudi Arabia, on 23/10/1989, and ratified by the Parliament in its session held in Qulay'at on 15/11/1989, Beirut, (n.d.(.

-2Center for Arab Unity Studies, Diaries and Documents of Arab Unity 1989-1993, Beirut, 1995, and 8.

Second: Foreign Documents (British Foreign Office Documents(

-1F.O.C, 19/4279, Report from Beirut for Foreign Office, Lebanon and Syria, No. 047014, June 1990.

-2F.O. 973/654, British Embassy, Lebanon after the Taif Agreement, 29 June 1991.

Third: Arabic Books

-1Elie Salem, Difficult Choices: Diplomacy in Search of a Way Out, translated by Mikhail Khoury, 4th edition, Publications Distribution and Publishing Company, Beirut, 2003.

-2Theodore Hanf, Lebanon: Coexistence in Wartime, from State Collapse to Nation Rebirth, translated by Maurice Salih, Arab-European Studies Center, Paris, 1983.

-3Georges Bakassini, The Secrets of Taif: From the Era of Amin Gemayel to the Fall of the General, Cooperative Printing House, 1993.

-4Hazem Saghieh, Syria and Lebanon: Origins and Prospects of Relations, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2007. 5. Saad Eddin Ibrahim, Sects, Creeds, and Ethnicities: The Concerns of Minorities in the Arab World, 2nd ed., Ibn Khaldun Center for Development Studies, Cairo, 1994.

.6Zafer Al-Hassan, Lebanese Diplomacy: A Personal Experience, Vol. 3, The Lebanese Crisis from the Saudi Periphery 1987-1990, Dar Al-Nahar, Beirut, 2011.

.7Zafer Al-Hassan, Lebanese Diplomacy: A Personal Experience, Vol. 3, The Lebanese Crisis from the Saudi Periphery 1987-1990, Dar Al-Nahar, Beirut, 2011.

.8Adel Ismail, Lebanon in its History and Heritage, Hariri Cultural Center for Research and Documentation, Beirut, 1993.

.9Aref Al-Abd, Lebanon and Taif: A Historical Intersection and an Incomplete Path, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2001. 10- Aref Al-Abd, Lebanon and Taif: A Historical Intersection and an Incomplete Path, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2001.

-11Abdul Halim Khaddam, The Syrian-Iranian Alliance and the Region, Dar Al-Shorouk, Cairo, 2010.

-12Abdul Raouf Sinno, The Kingdom of Saudi Arabia: Pre-Taif Diplomacy to End the Lebanese War, Research and Studies presented at the symposium held by the King Abdulaziz Foundation in cooperation with the Lebanese University, May 29-30, 2002, King Abdulaziz Foundation, Riyadh, 2002.

-13Abdul Raouf Sinno, The Lebanese War (1975-1990): State Disintegration and Societal Fractures, Vol. 1, Arab Scientific Publishers, Beirut, 2008.

-14Abdullah Bou Habib, The Yellow Light: American Policy Towards Lebanon, Publications Distribution and Publishing Company, Beirut, 1999.

-15Moussa Ibrahim, A History of Modern Lebanon The Contemporary Era from the Emirate to the Doha Agreement, Dar Al-Manhal Al-Lubnani, Beirut, 2011.

-16Samir Sabbagh, The Lebanese Constitution: From Amendment to Replacement, University Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 2000.

Fourth: Theses and Dissertations

-1Basem Rehan Maghamis, The Saudi Position on the Lebanese Civil War (1975-1989), Unpublished Master's Thesis, College of Education for Humanities, University of Dhi Qar, 2013.

.2Safa Ali Rahim Al-Lami, The United States' Position on Syrian Intervention in Lebanon 1976-1991, Unpublished Master's Thesis, College of Education, University of Maysan, 2022.

.3Nariman Karim Kadhim Al-Kufi, Syrian Policy Towards Lebanon 1988-2000, Unpublished Master's Thesis, College of Education for Human Sciences, University of Dhi Qar, 2021.
.4Nour Al-Huda Ali Mazhar, The Zionist Entity's Position on Internal Developments in Lebanon (1982-1993), Unpublished Master's Thesis, College of Education for Human Sciences, University of Dhi Qar, 2020.
.5Wafiq Saleh Nasser, The Role of the Arab League in the Most Prominent Arab Political Issues from the October War of 1973 to the 2003 Arab League Reform Project, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Arts and Humanities, University of Damascus, Syria, 2007.
.6Wafiq Saleh Nasser, The Role of the Arab League in the Most Prominent Arab Issues Political Studies from the October War of 1973 to the University Reform Project of 2003, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Arts and Humanities, Damascus University, Syria, 2007.
Fifth: Encyclopedias
-1Abdul Wahab Al-Kayyali, The Political Encyclopedia, Vol. 1, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1994.
Sixth: Published Research
1- Omar Fawaz Abbas, Ayad Nazim Jasib, The Taif Agreement of 1989 and its Role in Ending the Lebanese Civil War, Anbar University Journal of Humanities, Vol. (1), No. (4), 2020.

The Taif Agreement of 1989 and its role in rebuilding the political system in Lebanon

Dr. Saleh Abdulaali Khuleif

General Directorate of Education in Dhi Qar

Ministry of Education

salhalhtat@gmail.com

Keywords: Taif Agreement, Lebanon, document

Summary:

The Taif Agreement, reached in 1989, constituted a significant turning point in the history of modern Lebanon, as it was a document that officially ended the fifteen-year Lebanese Civil War (1975-1990), It laid the foundations for a new phase known as the Second Lebanese Republic, as the National Reconciliation Document, which inaugurated a serious new path, was a reality in the prevailing climate of anxieties and confusion regarding priorities. Therefore, it was one of the most important attempts at reconciliation and consensus in a confrontational society. Therefore, it was one of the most important attempts at reconciliation and consensus in a confrontational society. It was a settlement between the conflicting Lebanese parties, represented in what was agreed upon in terms of political reforms and mechanisms to end the fighting, and to resolve matters that had to be resolved. It emphasized the unity of the land, the people, and the institutions, and rejected division and fragmentation. It emphasized the finality of the Lebanese homeland and its Arab affiliation, and made the Charter of Coexistence a fundamental pillar of the legitimacy of the authority.